التزوير في المخطوط العربي

"أسبابه ودوافعه"

د. محمود علي كعبور

كليةالآداب – جامعة طرابلس

ملخص:

كان الهدف من إعداد هذه الورقة تسليط الضوء على قضية علمية وبحثية تتبعها الأولون والمحدثون،وذلك دفاعا وذودا عن التراث العربي الإسلامي المتمثل في المخطوطات، التي تعتبر رصيدا علميا رصينا تفتخر به الأمة وتتباهى،لأنه يمثل انعكاسا دقيقا لمرحلة مشرقة عاشتها أمتنا الإسلامية.وبلا شك أن المخطوطات وهي من صنع الإنسان ليس لها الكمال، فقد اعتورت صناعتها العديد من الهنات التي تقع عمدا أو خطأ ونحاول في ورقتنا هذه تتبع جانبا من الجوانب السلبية في إعداد المخطوطات ألا وهو التزوير في المخطوط العربي، وسيكون التركيز منصبا حول الأسباب والدوافع التي أدت إلى بروز ظاهرة التزوير في المخطوط العربي، حيث سيتم تناول عددا من الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بموضوع التزوير في المخطوط العربي، فسنعرض بالحديث عن الوراقة والوراقين، ثم لبائعي وتجار ودلالالي الكتب باعتبار أن جل التزويرات ورائها هؤلاء تعمدا في أحيان كثيرة وخطأ في بعض الأحيان، كما سنعرض إلى الأسباب التي أدت إلى اختلال الضبط في توثيق المخطوط العربي،مما أدى إلى توسع دائرة التزوير في المخطوطات، وسنسوق عند الحديث عن كل ذلك الشواهد المبينة له بجلاء بعد الرجوع إلى تلك الكتب في مظانها، والاستعانة بما كتبه المتخصصون في المجال.

مقدمة:

قد يبدو للقارئ من الوهلة الأولى أن تزوير المخطوطات هو انتحالها وبث معلومات مغلوطة بها، وإن كان هذا يعد قمة التزوير فإن ما نعنيه هنا هي تجاوزات النساخ والوراقين ووقوعهم في الخطأ قصدا أو عمدا، فعلى الرغم من الأمانة العلمية التي حرص عليها الوَّراقون والنساخ في ضبط الكتب العلمية وأدائها على الوجه الصحيح، فإن الصورة المضيئة للحركة

العلمية عند المسلمين لم تكن تخلو من جوانب معتمة،فلم يكن كل الوراقين والنساخ من الثقات وأهل العلم والفضل، وإنما كان منهم من يتصف بالمبالغة والكذب والاختلاق.

ومن يتعامل مع المخطوطات العربية يجد صوراً عديدة لاختلال التوثيق،تمثلت في اختلال الملامح المادية لبعض المخطوطات العربية، إذ أنها لم تسلم من العوامل الطبيعية والبشرية التي المت بالمخطوطات، سواء أكانت منفردة أم مشتركة معاً، فالعوامل الطبيعية كان لها دوراً في تلف المخطوطات وتقادمها وتآكل أوراقها وفقدان الكثير منها، كالرطوبة التي تؤدي إلى التعفن الفطري للورق وفساده، والحرارة التي تؤدي إلى جفاف أوراق المخطوطات وتكسرها وتفتتها، والأرضة وهي الحشرة التي تهاجم الورق وتتغذى عليه، مما يصيبه الكثير من الثقوب التي تسبب في ضياع الكثير من الكلمات والعبارات في النص الواحد، والحرائق والغرق التي تعرضت له الكثير من المكتبات بسبب الكوارث الطبيعية أو المتعلقة بالحروب والغارات الهمجية من قبل أعداء الإسلام.

أما العامل البشري الذي أسهم هو الأخر في اختلال الملامح المادية للمخطوط، فقد تمثل في النساخ والوراقين، ممن امتهنوا هذه المهنة دون مراعاة الضوابط العلمية، فظاهرة التزوير عرفت قبل استخدام الورق في الكتابة، وتعود أسباب التزوير إلى رغبة النساخ في الحصول على الكسب المادي، عن طريق رواج بعض المؤلفات ونسبتها إلى مؤلفين مشهورين، وذلك من وازع حب الشهرة والظهور، ومما ساعد على ذلك، هناك حقبة سادت عقول بعض الناس وزهوهم بأن مكتباتهم الخاصة قد امتلئت بكتب عظماء المؤلفين القدامى المشهورين ممن كان لهم دور في الحركة العلمية، وذلك للتباهي بها. ومن أسباب تفشي ظاهرة التزوير في المخطوطات العربية، نسبة بعض المخطوطات لغير مؤلفيها، بعد شطب أسماء المؤلفين والعناوين وطمسها، وكذلك طمس أسماء النساخ وتاريخ النسخ في بعض المخطوطات وشطبها، وطمس التملكات وأختام الوقف والسماعات والقراءات والإجازات والمقابلات وغيرها.

لقد كان التزوير في المخطوطات العربية ظاهرة ملفتة للنظر، تتبعها كثير من الباحثين والمتخصصين في المجال، بحيث حددوا مواطن تلك التزويرات في المخطوطات والآثار المترتبة

عليها، وعليه فإننا في الأسطر التالية نحاول إعادة طرح هذه القضية، مركزين على الأسباب والدوافع حول نشوء وتفشي تلك الظاهرة مبتدئين الحديث عن الوراقة والوراقون باعتبار أن هذه الصناعة وروادها كانت من أبرز العوامل في ظهور التزوير في المخطوطات.

مشكلة الدراسة:

يعتبر التزوير في المخطوط العربي من القضايا التي شغلت المتخصصين والمهتمين بقضايا دراسة وتحقيق التراث العربي الإسلامي، وهي ظاهرة قد تفشت في عديد المخطوطات المنسوخة في حقب مختلفة من تاريخ التراث العربي، وقد أخذ تزوير التراث صورا وأشكالا عدة وكثيراً منها وقع عمداً، وبعضها خطأ إلا أن المتخصصين يؤكدون أنها ظاهرة بلغت أوجها في بعض الأوقات بانتحال كامل الكتاب المخطوط ونسبته لغير مؤلفه، واستمرت جهود الخيرين قديما وحديثا في كشف هذه الظاهرة، وتبيان عوارها رغبة في تنقية وتصفية التراث العربي الإسلامي ونسبة الكتب المصنفة إلى أصحابها. ونحاول في هذه الورقة الكشف عن هذه الظاهرة شكلا وزمانا ومكانا أملا في قيام دراسات واستقصاءات أوسع لهذا الموضوع الحيوي الهام.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرقه، ويمكن إجمال الأهمية في النقاط الآتية:

1. التعريف بظاهرة التزوير تعريفا دقيقا لرفع أي لبس حول تداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى.
2. تبيان مواطن التزوير في الكتاب العربي المخطوط، والقائمين بها.
3. الكشف عن الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة وتفشيها.
4. التعريف بجهود الأئمة الحفاظ والمؤرخين في كشف ظاهرة تزوير المخطوطات.

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج التاريخي، وهو منهج علمي يتبع الخطوات العلمية في تحديد المشكلة، وتجميع المعلومات الأساسية عنها والمادة التاريخية التي يتتبعها المنهج التاريخي هي

مادة لها ارتباط بالماضي، وهي قيد الوثائق والسجلات المكتوبة، وليست حاضرة أمام الباحث وعلى هذا الأساس فإن المنهج التاريخي يقوم على النقد والتفسير والتحليل، ومن أبرز استخداماته في مجال المكتبات والمعلومات، هو متابعة تطور صناعة الكتاب العربي المخطوط وكل مايرتبط به من أمور إيجابية أو سلبية، ومنها ظاهرة التزوير في المخطوطات التي تحاول هذه الورقة إجلائها والتعريف بمسبباتها.

مفهوم التزوير:

التزوير بمعناه الواسع يهدف إلى تغيير الحقيقة، والمعنى العلمي له هو إحداث تغيير في الوثيقة أو المخطوطة عن طريق الكشط أو الطمس أو المحو، والتزوير في أرحب معانيه هو تغيير الحقيقة، وعلى ذلك يمكن أن ينضوي تحت هذا التعريف كل تغيير للحقيقة سواء أكان بالقول أم الكتابة[1].

وتعتبر مهنة الوراقة والقائمين عليها ممن أطلق عليهم الوراقون من أكثر عوامل تفشي التزوير في المخطوطات، ولهذا نفرد للحديث عن ظاهرة الوراقة والوراقون ضمن المباحث الآتية:

الوراقة والوراقون:

عرف ابن خلدون الوراقة بأنها ((معاناة الكتب بالاستنساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية المتعلقة بالكتب كالأقلام والورق والحبر وغيرها))[2] .

وكان المشتغلون بنسخ الكتب يعرفون في التراث الإسلامي باسم الوراقين. والوراق كما يعرفه السمعاني بقوله هو من يكتب المصاحف، وكتب الحديث وغيرهما، وقد يقال لمن يبيع الورق وهو الكاغد ببغداد الوراق أيضا.

1- عابد المشوخي، التزوير والانتحال في المخطوطات العربية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001 ص12.

2- عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن خلدون، المقدمة؛ تحقيق: عبد الواحد وافي، ط3، مزبدة ومنقحة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1979، ج2، ص974.

وقد اتخذ بعض المؤلفين وراقين لهم كما اشتعل بعض المؤلفين بالوراقة. وعليه يمكن تقسيم الوراقين إلى ثلاث فئات هي:

1. الوراقون المحترفون: وهم جماعة من الناس اتخذوا من الوراقة مهنة يرتزقون منها، عن طريق بيع نسخ من الكتب التي تولوا كتابتها، ومن هؤلاء: يحيى بن مُحَمَّد الأرزني ت 415هـ، والذي كان يخرج في وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد، فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب الفصيح لثعلب ثم يبيعه بنصف دينار[1]، ومنهم أيضا الحسن بن شهاب العكبري ت 428هـ، والذي قال عن نفسه: ((كسبت في الوراقة خمسة وعشرين ألف درهم راضية، فكنت أشتري كاغداً بخمسة دراهم، فأكتب فيه ديوان المتنبي في ثلاث ليالٍ، وأبيعه بمائتي درهم، واقله بمائة وخمسين درهماً، وكذلك كتب الأدب المطلوبة))[2].

وكان أبوالقاسم بن بنت منيع من هؤلاء الوراقين، فيروي أنه ذهب يوماً إلى سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي يسأله الجزء الأول من كتاب المغازي،الذي ألفه ابن إسحق المؤرخ ليورقه، فأعطاه له فطاف أبو القاسم به، وبدأ بأبي عبدا لله بن مغلس وأراه الكتاب، فدفع إليه عشرين ديناراً، وقال له: اكتب لي منه نسخة، ثم طاف بعده بقية يومه، فلم يزل يأخذ من عشرين ديناراً، إلى عشرة دنانير وأكثر وأقل ،إلى أن حصل معه في ذلك اليوم مائتا دينار، فكتب نسخاً لأصحابها بشي يسير من ذلك واستفضل الباقي وكان مُحَمَّد بن عبدالله مُحَمَّد بن موسى المتوفى 329هـ ((جميل الخط صحيح النقل يوّرق بالأجرة))[3] .

2. وراقو المؤلفين: وهم فئة من الوراقين كانوا ينسخون الكتب لمؤلفين معينين، وكانوا يعملون تحت أيديهم، ومن هؤلاء الوراقين: زكريا بن يحي الذي اتخذه الجاحظ وراقاً له، حتى أنه عرف باسم وراق الجاحظ، ومنهم أيضا حسنويه، ونفطويه، وسلمويه، الذين كانوا يورقون

1- ياقوت الحموي، أبو عبد الله بن عبدا لله الرومي، معجم الأدباء، ط2؛ راجعها: إبراهيم اليازجي، وقسطاس الحمصي، جورجي زيدان، القاهرة، دار المأمون، 1936، ج2، ص35 34.

2- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، أو مدينة السلام، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1931، ج7، ص329.

3- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج16، ص106.

للكندي، وإسماعيل بن أحمد الزجاجي، وإبراهيم بن مُحَمَّد ألشاشي اللذان كانا يورقان للمبرد، وكان أبو العباس مُحَمَّد بن الحسن بن دينار الأحول وراق لحنين بن إسحق الطبيب، في ترجماته لكتب علوم الأوائل وكان ناسخا، كما اتخذ الواقدي المؤرخ كاتباً له وهو: مُحَمَّد بن سعد صاحب كتاب الطبقات الكبرى، والذي عرف فيما بعد باسم كاتب الواقدي[1]. وكان ثابت بن عبد العزيز اللغوي يورّق لأبي عبيد القاسم بن سلام وهو أحد كبار علماء الحديث والأدب، واللغة ت 224هـ[2]، وكان يعقوب بن شيبه السدوسي ت 262هـ يستدعي وراقاً أوأكثر لينسخ أحد كتبه أوكتب غيره، والذي أعد في منزله أربعين لحافاً، لمن كان يبيت عنده من الوراقين لتبييض كتابه المسند ونقله [3].

3. المؤلفون الوراقون: وهم المؤلفون الذين كانوا ينسخون كتبهم وكتب غيرهم من المؤلفين. فكان أبوالقاسم الحارث بن علي المتوفى في القرن الرابع الهجري وراقاً يبيع الكتب ويورّق للناس، وله تأليف محكم وكتب جيدة مشهود لها بالضبط وغزارة المعلومات، ذكر منها ابن النديم تسعة كتب. وكان الحسن ابن الهيثم ت 430هـ أو بعدها بقليل ممن اشتغل بالتصنيف والنسخ، حيث كان يكتب في كل سنة كتاب إقليدس في الهندسة، وكتاب المجسطي لبطليموس ويبيعهما، ويقتات من ثمنها، وعاش على هذه الحالة إلى أن توفى[4]، وكان منتخب الدين أسعد

1- ابن النديم، أبو الفرج مُحَمَّد بن إسحق بن يعقوب، الفهرست، دراسة بيوجرافية، ببليوجرافية، ببليومترية؛ تحقيق ونشر، شعبان خليفة ووليد مُحَمَّد العوزة، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 1991، ج1، ص529.

2- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، 1964، ج1، ص418.

3- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج14، ص281 .

4- ناصر مُحَمَّد عبد الرحمن رمضان، الاتصال العلمي في التراث الإسلامي؛ تقديم حشمت قاسم، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر، د. ت، ص136.

بن محمود العجلي الشافعي ت600هـ، من الفقهاء الفضلاء الموصوفين بالعلم والزهد، لا يأكل إلا من كسب يده وكان يورّق ويبيع ما يتقوت به[1].

وكان السري بن أحمد الرفاء الموصلي ت 360هـ شاعراً وأديبا يورّق شعره ويبيعه، ثم امتهن الوراقة لغيره بالأجرة[2] ويقول ابن أبي اصيبعة: إن ما وجد من خط موفق الدين عبد اللطيف البغدادي المعروف بابن اللباد ت 629 هـ، أشياء كثيرة جداً، بحيث أنه كتب من مصنفاته نسخاً متعددة، وكان أيضا قد كتب كتباً كثيرة من تصانيف القدماء[3].

وقد كان يتصف بعض هؤلاء المؤلفين بملكة الصبر على النسخ، حيث كان ابن النديم يتعجب من كثرة ما نسخه يحي بن عدي الفيلسوف ت 364هـ، فقال له يحي بن عدي: من أي شئ تعجب في هذا الوقت من صبري، وقد نسخت بخطي نسختين من تفسير القرآن الكريم للطبري، وحملتهما إلى ملوك الأطراف، وقد كتبت من كتب المتكلمين مالا يحصى، ولعهدي بنفسي وأنا أكتب في اليوم والليلة مئة ورقة وأقل، وكان تفسير الطبري ثلاثة آلاف ورقة[4].

وإلى جانب هذه الفئات الثلاث السابق كانت هناك فئة رابعة لا تقل أهمية تضم الوراقين العاملين في المكتبات، وهي فئة كانت مهمتها الأساسية هي النسخ من الكتب لتزويد المكتبات بها، ومن هؤلاء: علاّن الشعوبي المتوفى في القرن الثالث الهجري الذي كان ينسخ في

1- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد، وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان؛ تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1948، ج1، ص188.

2- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج1، ص 194.

3- ابن أبي أصيبعة، أبو العباس أحمد بن القاسم السعدي، عيون الإنباء في طبقات الأطباء؛ تحقيق نزار رضا، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1965، ص683.

4- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج18، ص42.

بيت الحكمة للرشيد والمأمون[1]، وصفي الدين عبدالمؤمن بن فاخر، الناسخ بمكتبة الخليفة المستعصم بالله 640-565هـ[2].

وجماعة الوراقين الذين كانوا ينسخون الكتب التي يصعب اقتناؤها بمكتبة الراضي بالله 322-329هـ[3]، وهذه الفئات من الوراقين كانت تقوم بمهام المطابع في عصرنا اليوم، وبالطبع فإننا لا نستطيع أن نقطع بأن الوراقين الذين ينتمون إلى إحدى هذه الفئات كانوا يعملون في حدودها ولا يخرجون منها، فمن الممكن أن يكتسب المؤلفون من الوراقة، مثلهم مثل الوراقين المحترفين، كما أنه من الممكن أن ينسخ وراقو المؤلفين كتباً لأشخاص آخرين وهكذا.

ويمكن أن نشير هنا إلي أن هناك صفات وجب أن يتحلى بها الوراقون جعلتهم يتصفون بها وأعطت شهرة لهم ومنها: حسن الخط، ودقة الضبط، وصحة النقل، وكانت هذه الصفات سبباً في إقبال الناس على اقتناء الكتب التي نسختها هذه الفئة المتسمة بهذه الصفات. هذا وقد ذكر لنا ابن النديم عددا من هؤلاء الوراقين، نذكر منهم: مُحَمَّد بن عبدا لله بن موسى الكرماني الذي يتصف بحسن الخط، وصحة النقل فنال شهرة فائقة، مما جعل الناس يتهافتون على اقتناء نسُخه .وكان عبدا لله أحمد بن مُحَمَّد بن إسحق يشتهر بجودة الخط، وكذلك عبدالله بن مُحَمَّد بن وداع الأزدي[4].

وكان ممن نال شهرة واسعة في جمال خطه وثقة في أمانة النقل، كان يورّق للناس بدمشق. وكان أحمد أبن أخي الشافعي، وراق مُحَمَّد بن عبدوس الجهشياري صاحب كتاب الوزراء والكتاب، ومن الوراقين الذين يفتخر العلماء بالنقل من خطهم، وذلك لإتقان ضبطه[5].

1- ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص188.

2- ابن شاكر الكبتي، فوات الوفيات؛ تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د. ت، ج1، 496.

3- ناصر مُحَمَّد عبد الرحمن رمضان، الاتصال العلمي في التراث الإسلامي، مصدر سابق، ص137.

4- ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص137، 139.

5- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج2، 4، ص137، 238.

وكان أحمد بن مُحَمَّد بن عبدالخالق الدينوري المعروف بابن الخازن ت 518هـ كان خطه حسن، كتب من المقامات نسخاً كثيرة كانت متداولة بأيدي الناس، وكذلك أبوالعباس أحمد ابن عبدالله بن هشام اللخمي الفاسي 560هـ جيد الخط، حسن الضبط، نسخ بيده كثيراً من كتب الأدب وغيرها، وكانت الكتب التي توجد بخطه مرغوباً فيها للتبرك بها[1].

وإذا كان هذا حال هؤلاء الوراقين ممن اتصفوا بجودة الخط، ودقة الضبط، وأمانة النقل، عاش إلى جانبهم عدد من الوراقين أسهموا في اختلال التوثيق في المخطوطات العربية الإسلامية، فكانوا يضعون الكتب، وينحلونها لمشاهير المؤلفين بهدف رواج بيعها والتكسب من بيع نسخها، ومن هؤلاء الوراقين: سندي بن علي الذي وضع كتاب أخبار الأغاني الكبير، هو وشريك له، ونسبه لأسحق بن إبراهيم الموصلي[2].

هذا إلى جانب الأخطاء التي وقع فيها بعض الوراقين لعدم التزامهم بقواعد الدقة في النقل من نسخة الكتاب إلى نسخة أخرى، وقد اصطلح على تسمية هذه الأخطاء بالتصحيف وهو التغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط.

4- بائعو الكتب:

هم الطرف الثالث في عملية نشر الكتب، والذين يتولون بيع نسخ الكتب التي نسخها الوراقون، وكانت أعمال بيع وشراء الكتب تدور في أسواق عرفت في تراثنا الإسلامي بأسواق الكتب وأسواق الوراقين.ومن أشهر أسواق الكتب والوراقين، سوق الكتب والوراقين ببغداد، وسوق الكتب بالبصرة وقرطبة، وسوق الوراقين في الفسطاط على عهد الطولونيين والإخشيديين[3].

1- ابن خلكان، وفيات الأعيان، مصدر سابق، ج1، ص131 ، 152.

2- ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص260 .

3- مُحَمَّد فتحي عبد الهادي، دراسات في الضبط الببليوجرافي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 1987، ص88.

وكان المهتمون بالإنتاج الفكري من المؤلفين والعلماء ومن بينهم الوراقين الذين يؤمون هذه الأسواق، ويتبارون في كسب العلماء لنسخ كتبهم، ولقد مر بنا أن يحيى بن مُحَمَّد الأرزني الوراق كان يخرج إلى سوق الكتب ببغداد لبيع نسخ الكتب التي يورقها. وكان مُحَمَّد بن الحسن بن دريد صاحب كتاب الجمهرة، والعباس بن الفرج بن علي الرياشي اللغوي ممن يقدمون على سوق الوراقين بالبصرة[1].

هذا وكان بعض الوراقين يتخذون حوانيت في هذه الأسواق ينسخون فيها الكتب ويبيعونها، حتى وصل عدد الحوانيت في ناحية واحدة من نواحي بغداد أكثر من مئة حانوت، فالجاحظ مثلاً كان يستأجر الحوانيت ويبيت فيها للقراءة.

غير أنه من الطريف أن نذكر هنا أن بعض المترددين على هذه الأسواق، كانوا يحتالون لشراء الكتب التي يحتاجونها بثمن بخس، فكان مسبحي بن أبي البقاء المعروف بابن العطار ت 680هـ، اشتهر انه إذا وقعت في يده نسخة من كتاب وخشي المزايدة فيه خرمه لينقص قيمته ويبتاعه[2].

واشتهرت هذه الأسواق بفئة كانت تسمى دلالي الكتب ساهمت في رواج تجارة الكتب وإعلام المستفيدين بها، وكانت مهمتهم الجمع بين بائع الكتب والمشترين وذلك عن طريق النداء. هذا وقد جمع بعض الدلالين بين الوراقة والنداء على الكتب، فكان ابوالمعالي سعد بن علي بن القاسم 568هـ شاعراً وأديبا من أهل بغداد، وكان وراقاً يعرف باسم دلال الكتب، وكانت له مؤلفات منها كتاب زينة الدهر جعله ذيلاً لكتاب دمية القصر للباخرزي[3].

أسباب الاختلال في توثيق المخطوطات:

يعتبر اختلال الضبط في المخطوطات العربية من أسباب نشوء وتفشي ظاهرة التزوير فيها ومن أبرز أنماط وأشكال اختلالات الضبط ما يأتي:

1- ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ج1، ص95.

2- ناصر مُحَمَّد عبد الرحمن، الاتصال العلمي في التراث الإسلامي، مصدر سابق ص140.

3- خير الدين الزركلي، الأعلام، ط8، بيروت، دار العلم للملايين، 1989، ص122.

أولاً: أنماط التزوير والاحتيال:

لقد شاع خرب التزييف وعمّ التزوير في كل فن من فنون التراث العربي. والتزوير في المخطوطات والوثائق ليس جديداً في تاريخ البشرية، فقد حفل التاريخ الإسلامي بكثير من الانحرافات التي شوهت الصورة المضيئة للحركة العلمية عند المسلمين، على الرغم من حرص الكثير من الوراقين والنسّاخ على الأمانة العلمية في ضبط الكتب العلمية وأدائها على الوجه الأكمل.

ومصطلح التزوير الذي نعرفه اليوم ونقصد إليه وهو إنشاء أية وثيقة كتبت على أية مادة، ونسبة هذه الوثيقة مع مادتها إلى زمن غير الزمن الذي كتبت فيه، وذلك بتلفيق مادتها ومن ثم نحلها زمناً أو مؤلفاً سابقاً على زمن الوثيقة وليس لاحقاً لإثبات حق لا أصل له، ومن هنا انصبت كل المعاني التي ذكرت في لفظ "التزوير" فأصبح يعني ما يعرف في الاصطلاح الأوروبي "Diploma tics" أو علم الوثائق: أي إخضاع الوثيقة للبحث والدراسة والفحص والاختبار للوصول إلى توثيق أصلها وفصلها، أو تجريحه ومن ثم الحكم على وضعها واختلاقها أو أصالتها، على أساس النقد الداخلي والنقد الخارجي[1].

والطريف أن ما اتبعه خبراء علم الوثائق الأوروبيون في القرن التاسع للهجرة، كان نظاماً معروفاً عند رجال الجرح والتعديل من المسلمين، جيت كان قبل ذلك بثمانية قرون ونصف على الأقل، إذ طبقوا نقدهم الداخلي على متن الحديث وعلى الإسناد أو عليهما معاً، وهذا النقد الذي طبقه مُحَمَّد بن جرير الطبري والخطيب البغدادي والماوردي والجويني في كتاب إسقاط الجزية عن يهود خيبر وكان فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان اسلم يوم الفتح، وشهادة سعد بن معاذ، وقد توفى عام الخندق سنة خمس قبل غزوة خيبر التي كانت في سبع من الهجرة[2].

1- قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث، 2001، ص354.

2- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج4، ص18.

وهذا النقد طبقه ابن تيمية أيضا على هذا العهد المزور، فقد روى ابن قيم الجوزية ت 751هـ أن هذا الكتاب نفس أحضر بين يدي شيخ الإسلام ابن تيمية وحوله اليهود يزفونه ويجلونه، وقد غشي بالحرير والديباج، فلما فتحه وتأمله بزق عليه وقال: هذا كذب من عدة أوجه ذكرها فقاموا من عنده بالذّلّ والصّغار.

ومن طرائف التزوير تقييد ورد في نهاية نسخة من المصحف الشريف المحفوظة في طوب قابي سراي، منسوبة للحسن البصري ت 110هـ على أن هذا التقييد بخط الإمام الشافعي وهذا نصه: ((سلطان المشايخ في الافاق وهدي الأقطاب بالاستحقاق الشيخ حسن البصري قدس الله سره العزيز، في عاشر رجب الفرد الصب سنة تسع وتسعين من الهجرة النبوية، كتبت وكملت أنا مُحَمَّد بن إدريس الشافعي حامداً الله ومصلياً على نبيه وآله وصحبه)).

والمتأمل لهذا النص يجد أن لغة النص لا يمكن أن تصدر عن الشافعي المولود سنة 105هـ والمتوفى سنة204 هـ، وبخاصة التعبير: (قدس الله سره العزيز) فإنه اصطلاح المتصوفة، إضافة إلى مصطلح (الأقطاب) لم يعرف قبل القرن الخامس للهجرة[1].

والتزوير في اللغة لفظ يعني، تزيين الكذب (من باب زور الشئ تزويراً، بمعنى حسّنه وقومه، ويعني لفظ الزور الكذب. وقد وصف وعرّف بعض الفقهاء التزوير بأنه، الكذب المكتوب)

هذا وقد عرفت ظاهرة التزوير في المخطوطات قبل استخدام الورق في الكتابة، فقد أشار القلقشندى إلى أن الخليفة العباسي هارون الرشيد أمر بألا يكتب الناس إلا في الكاغد،لأن الجلود ونحوها تقبل المحو والإعادة فتقبل التزوير، بخلاف الورق فإنه متى محي منه فسد، وإن كشط ظهر كشطه[2].

1- قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، مصدر سابق، ص355، 375.

2- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1963، ج2، ص486.

ومن طرائف التزوير أيضا، التزوير في الخط، ما رواه ابن الجوزي إذ قال: حدثني أبو الحسن عباس القاضي قال: رأيت صديقاً على بعض زوارق الجسر ببغداد جالساً في يوم شديد الريح، وهو يكتب رقعة، فقلت له: ويحك في هذا الموضع، وفي هذا الوقت، فقال: أريد ازوّر على رجل مرتعش، ويدي لا تساعدني، فتعمدت الجلوس هنا، لتحرك الزورق بالموج في هذه الريح، فيجئ خطي مرتعشاً فيشبه خطه[1].

ويروي ابن حجر أن علي بن يحي بن فضل الله العدوي، ت 769هـ كان حسن الخط جداً، ولاسيما الثلث، فكان يعتق الورق والحبر، وينقل القطع بخط ولي الدين العجمي، وابن البواب، وغيرهما ممن تقدم وتأخر، فلا يشك من ينظر ذلك من كتاب الخط المنسوب، انه خط من نقله منه، إلا الفرد النادر[2].

وذكر في معجم الأدباء، أن ابن البواب علي بن هلال، ت 413هـ (وجد في خزانة بهاء الدولة البويهي ت 403هـ (تسعة وعشرين جزءاً من ثلاثين جزءاً من القرآن، بخط ابن مقلة، فطلب منه بهاء الدولة أن يكمل الجزء الناقص، فجهز الكاغد الملائم، وكتبه وذهبه، وعتّق ذهبه، وجلده بجلد أحد الأجزاء، وجلّد الجزء الذي قلع جلده وعتّقه، ثم لما عرضه على بهاء الدولة لم يعرف اين الذي كتبه ابن البواب، وإن لم يكن هذا بغرض تزييف النسبة، إلا انه يستدل به على قدرة الناسخ على تقليد الخطوط. ومن الوراقين الذين اشتهروا بالتغيير في الأدلة والتزوير : ابن دلان وابن العطار، قال ابن النديم، ت385 هـ، فكان ممن يفتعل ذلك الكذب رجل يعرف بابن دلان، واسمه احمد بن دلان، ولآخر يعرف بابن العطار وجماعة[3].

وقد تعود الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة التزوير في المخطوطات العربية، اتجاه النساخ ورغبتهم في الحصول على الكسب المادي السريع، عن طريق الترويج لبعض المؤلفات التي

1- قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الاسلامي، مصدر سابق، ص374.

2- ابن حجر، الدرر الكافية في أعيان المائة الثامنة؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد المعيد حيدر أباد، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1972، ج3، ص183.

3- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، مصدر سابق، ج15، ص122 ، 124.

تعود نسبتها لمؤلفين مشهورين، نتيجة لإقبال الناس على شرائها، وإرضاء بعض المؤلفين الذين يمتازون بشهرة عالية، وذلك بالتقرب إليهم للاستئثار بنسخ كتبهم، وكذلك إقبال الناس على اقتناء كتبهم من أجل المفخرة، ويتسلقون على من يحض بأكثر كتب لهؤلاء المؤلفين القدامى في مكتباتهم، كما أن بعض النساخ وناقلي الكتب المخطوطة، لديهم صبغة الحسد والحقد والضغينة، والتعصب لمذهب أو لرأي مما يجعلهم ينتحلون ويتفننون في التزوير، مما يجر بعض النساخ والوراقين إلى الوقوع في خطأ النقل لجهلهم أو للنقل عن نسخة أخرى قد تكون ساقطة، كما أن بعض النساخ يلجاؤون للتزوير وتغيير الحقائق للمحاباة أو للخوف من العقوبة.

وقد أسهم النساخ في اضطراب التوثيق في المخطوطات العربية، وساعدهم في ذلك الأجور المالية التي كانت تدفع للنساخ ممن يقومون بكتابة المؤلفات، إذ تتفاوت الأجور في الغلو والرخص وتختلف باختلاف الأقلام وحسنها وصحة مضمون النقل والضبط، كما تزيد وتنقص نسبة الأجور بتغيير قيم النقود وصرف الدنانير بالدراهم، وربما غلت أيضا نتيجة سرعة النسخ وبطئه، مما ترتب على ذلك أعداد النسخ المكتوبة للشخص الواحد، وبانتشار هذه الظاهرة والغلو فيها، وانتشار مهنة الوراقة، والتنافس بين النساخ، جعل بعضهم يتعجل في الحصول على كتاب معين، فيؤدي ذلك إلى الوقوع في الأخطاء. وهذا مما ساعد على اختلال توثيق النص، وعدم ضبط المادة العلمية من بعض النساخ، ومن هذه الدوافع والأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الجشع للحصول على أعداد أكبر من الكتب لنسخها، فسهل عملية الوقوع في التزوير.

فالتنافس السريع من أجل الكسب المادي، كان عملاً مهماً في انتشار ظاهرة التزوير، فالنساخ منذ القرون الأولى، كانوا يتقاضون أجوراً على كتابة المؤلفات، وهي تتفاوت بين الغلاء والرخص، حسب وضع النسخ، من حيث الضبط والنقل، وحاجة السوق لطلب الكتاب، فتهافت الناس على الكتب، أدى إلى اتباع بعض النساخ طرق سريعة، دفعتهم إلى إهمال ضبط الكتابة وشكلها، فالنسخ السريع من أجل الكسب المادي في اقصر مدة، وحب الكسب من

غير وجهه، وزعموا أنه كان إذا أراد بيع كتاب استكتبه بعض تلامذته حرصا على الطمع منه وكتب في آخره اسمه، ولهم في ذلك غرائب طريفة ذكرتها كتب التراجم. فقد قيل أن الفقيه مُحَمَّد ابن مملاذ الكاتب ت 643هـ كان يكتب في اليوم الواحد ست عشرة كراسة، وكان ينشئ الرسالة معكوسة، يبدأ بالحمدلة ويختم بالبسملة نتيجة للإفراط في سرعة النقل[1].

ويقول السخاوي: إن مُحَمَّد بن إسماعيل الحلبي ت 814هـ، بلغنا أنه قال: كتبت مصحفاً على الرسم العثماني في ثمانية عشر يوماً بلياليها في الجامع الأزهر سنة خمس وستين، ونسخ مائة وأربعة وثمانين مابين مصحف وربعة، على الرسم العثماني، بالإضافة إلى كتابة ما يزيد على خمسمائة نسخة من قصيدة البردة. كما ذكر السخاوي عن مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد المعروف بابن رواق أنه كثير العجلة، قليل التحري في النقل والشهادة، بحيث نقل في بعض دروس شيخه ابن قاسم عن الروضة كلاماً، وهمه فيه شيخه فمضى، وقد كشط كلام الروضة وكتب موضعه ما وهم فيه، وحضر به فعرف شيخه صنيعه، فحط عليه ومقته وامتنع من الحضور عنده لذلك مدة[2].

أما النقل عن النسخ الساقطة، نتيجة لجهل بعض النساخ وجهل غيرهم ممن يمتهن مهنة الوراقة، فقد اتسع الخرق ودخل في مهنة الكتابة والنسخ من لا يعرفها، إذ ينقل الناسخ عن نسخة قد تكون ناقصة وبها سقط، فينقل كل ما جاء في المخطوط، دون أن يدرك مواطن السقط أو النقص، ومثال ذلك ما ورد في الكتاب المخطوط بعنوان: تقريب التذهيب لابن حجر العسقلاني، حيث يوجد بها سقط بمقدار ست كلمات في الورقة (82) بعد السطر

1- الفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك الفدي، الوافي بالوفيات؛ تحقيق هلموت ريتر، وآخرون، ألمانيا الغربية، فيسبادن، فراتز شتاير، 1980، ج5، ص63.

2- السخاوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، دار مكتبة الحياة، د.ت، ج7، ص90، 143، 144.

الخامس والعشرين، إذ غفل الناسخ عنه ولم ينتبه إليه، واستمر في كتابته للنسخة، وهذه النسخة محفوظة بجامعة الإمام مُحَمَّد ابن سعود الإسلامية تحمل رقم: (1961).

كما ورد في مخطوط "مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار" لابن مالك ت 80هـ والمؤرخ في القرن التاسع الهجري، فقد قام الناسخ بنسخ المخطوط من نسخة أخرى ناقصة بمقدار (32 ورقة)، واستمر في الكتابة دون الانتباه لهذا النقص، واستُدرك هذا النقص من قبل شخص آخر فأخذ من مخطوط آخر الأوراق الخاصة بالجزء الناقص ووضعها في مكان السقط، ثم أعاد ترقيم الأوراق، وشطب على الأرقام القديمة.

وبعض النساخ قد ينقلون عن نسخ أخرى تكون مفككة، وأوراقها مفروطة وهذا يؤدي إلى الوقوع في تكرار نسخ بعض الأوراق نتيجة تداخل الأوراق في بعضها.

وعادة ما يترك النساخ جملة من الفراغات داخل النص لكتابة بعض العناوين أو الكلمات المهمة بخط عريض أو بمداد آخر إلا أنه يغفل عن ذلك، لسبب أو لأخر، وقد يترك الناسخ فراغاً في مواضع متعددة قد تصل أحيانا إلى عدة أوراق لاستكمال المخطوطة من نسخة أخرى بسبب سقط وقع في النسخة دون أن يقدر مقدار هذا السقط إلا انه يتركها بيضاء.
ومثال ذلك ما ورد في مخطوط: (شرح الألفية) لمحمد بن مُحَمَّد بن عبدا لله، ابن الناظم ت686هـ (والمؤرخ في سنة 869هـ) (حيث ترك الناسخ الأوراق الواقعة ما بين) ورقة (144 إلى 154) فارغة بدون كتابة، ولعله كان ينسخ من مخطوطة أخرى ناقصة، وترك هذه الأوراق لاستكمالها فيما بعد من مخطوطة أخرى[1].

وقد يقوم بعض النساخ بنقل طبقات السماع من المخطوطات الأصلية على النسخة الحديثة دون أن ينبه على ذلك، كما تجد اختلاف في مقدمات نسخ المخطوط الواحد، نتيجة تصرف بعض النساخ وتدخلهم في النص، فمنهم من يدخل الحاشية في النص، ومنهم من يضيف من عنده بعض التعليقات والشروح دون أن ينبه إلى ذلك.

1- عابد سليمان المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي، ط1، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1994، ص188.

وقد يكون التزوير من النساخ في نسبة المخطوط إلى غير مؤلفه، إما عمداً وإما دون قصد، وهذا النوع من التزوير مشهور في كتب التراجم والفهارس لغرض الكسب المادي. ولم يقتصر عبث بعض النساخ والوراقين على عناوين المخطوطات وأسماء مؤلفيها، بل زيفوا وزوروا وأضافوا وحذفوا وبدّلوا وغيروا في مضمون النص، فقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون من أن مؤلف: حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مُحَمَّد بن مصلح الدين مصطفى القوجري. كتبها أولا على سبيل الإيضاح والبيان للمبتدئ في ثمانية مجلدات، ثم استأنفها ثانياً بنوع تصرف فيه وزيادة عليه، فانتشرت النسختان وتلاعبت بهما أيدي النساخ حتى لا يمكن التفريق بينهما[1].

هذا وقد ذكر برجستراسر في كتابه: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، أن للتغيير جنسان: تعمدي، واتفاقي. ومعنى هذا التقسيم واضح، فإن الناسخ قد يسهوا ويغفل فيكتب غير ما هو وارد في متن المخطوط، وربما يتقدم إلى الإيضاح، وإلى مايضنه إصلاحا، فيكتب لهذا غير ما هو موجود في الأصل. وربما يشترك الجنسان من هذا الخطأ في موضع واحد، وذلك إذا كان الناسخ الأول قد سها فصار النص غير مفهوم، وجاء ناسخ ثان واجتهد في إصلاح الخطإ، فإن وفق فلا ضرر، وإن لم يوفق كان ما كتبه أبعد عن الأصل كثيراً[2].

ومن الأسباب التي أدت إلى وقوع الأخطاء داخل النص، أن بعض النساخ كانوا ينقلون عن مخطوطات مهملة الحروف فيقرؤها كل ناسخ حسبما يصح عنده معناها.

وعلى الرغم من أن العلماء والنساخ والوراقين بذلوا جهوداً كبيرة في سبيل الحفاظ على توثيق النص وضبطه، إلا أنه بقيت بعض المظاهر التي كانت سببا في اختلال التوثيق، فوجدت مخطوطات منسوبة لغير مؤلفيها، ووجدت أخطاء في تواريخ النسخ مما أسهم في مصداقية عمر

1- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، دار العلوم الحديثة، د. ت، ج18، ص188.

2- براجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب؛ إعداد وتقديم: مُحَمَّد حمدي البكري، ط2، الرياض، دار المريخ للنشر، 1982، ص75.

المخطوط وترتب على ذلك عدم الدقة في نقل المضمون، كما وجد اضطراب في ملامح المخطوط المادية، وذلك لأسباب مختلفة بين جهل بعض النساخ بالتعمد، لحرصهم على الكسب المادي السريع، إلى ما كان بين المذاهب المختلفة من عداء وتنافس.

وكل هذه العوامل أدت إلى حدوث بعض الأخطاء لدى الباحثين والمفهرسين، مما يتطلب ضرورة الفحص والتدقيق واستقاء الملامح المادية للمخطوط، وتتبع ما كتب عنها في كتب المصنفات وفهارس الكتب للوقوف على حقيقة المعلومات وتوضيحها وبذل الجهد لصون النصوص العلمية وضبطها والحفاظ عليها.

ثانيا: اختلاف نسبة المخطوط:

كثيراً ما يتبع بعض النساخ والوراقين ممارسات غير أخلاقية أحيانا، وغير مقصودة أحيانا أخرى، إذ أن هذه الممارسات قد وصفها الدكتور الحلوجي بأن الصورة المضيئة للحركة العلمية عند المسلمين لم تكن تخلو من جوانب معتمة، فلم يكن كل الوراقين والنساخ من الثقات وأهل العلم والفضل، وإنما كان منهم من يتصف بالمبالغة والكذب والاختلاق، ولقد وجدت هذه الفئة من الوراقين مجالاً واسعاً للكسب في كتب الأسمار والخرافات التي كانت شائعة في عهد خلفاء بني العباس، ولا سيما في أيام الخليفة المقتدر[1].

إلا أن هذا لا ينفي وجود هذه الظاهرة في مختلف كتب التراث، فقد زخرت الكثير من خزائن المخطوطات بالعديد من نفائس المخطوطات معزوه إلى غير مؤلفيها، جهلاً من النساخ، أو سهواً، أو تسرعاً من أجل كسب المال. فقد يعمد بعض النساخ إلى تبديل حقيقة المخطوط من أجل الحصول على سعرٍ عالٍ، وقد استخدموا الكثير من الحيل متمثلة في: وضع بالقصد صفحة عنوان لكتاب آخر ليس له صلة بالكتاب الأصلي أو المؤلف، وبعض النساخ يتفنن في وضع تاريخ النسخ، إذ يضع تاريخ نسخ النسخة التي ينقلها، ولم يضع تاريخ نسخه هو، وذلك ليعطيها زمناً ابعد من زمنها، كما يتبع بعض النساخ وسائل عدة للكشط ومحو الأدلة التي تدل

1- عبد الستار الحلوجي، المخطوط العربي ط3، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2011، ص132، 133.

على نسبة الكتاب، أو تاريخ نسخه. وقد تنسب بعض الكتب إلى غير مؤلفيها، باختيارهم أسماء علماء مشهود لهم بالعلم والمعرفة.

امَّا تزوير الخط فقد برع فيه الكثير من النساخ، فقد يكون المؤلف سبباً في اختلاف نسبة كتابه، وذلك بترك المؤلف نسبة الكتاب لنفسه، إماأن يكون بدافع الاهداء، حيث يؤلف المؤلف الحقيقي كتاباً ثم يهديه لشخص آخر، أو أن ينسبه له، فيصير مضطرباً في نسبته، وهناك الكثيرمن ذلك في كتب التراث فمثلاً (كتاب المنتحل المتردد بين الثعالبي) ت 429هـ (وأبي الفضل الميكالي) ت 436هـ (وكتاب البستان الذي ألفه مُحَمَّد بن عبدربه الملقب برأس البغل، ونسبه للفتح بن خاقان على سبيل الإهداء[1].

أما الطمع المادي وطلب الحظوة، فقد ظهر هذا في كتب الملاحم المنثورة والمنظومة، التي ألف بعض القضاة والمشايخ في عصر ابن تيمية الكثير منها. وكذلك الخوف من إعلان نسبة الكتاب لنفسه،لأنه يحتوي على أفكار يخاف من عوائلها، ويحب أن ينشرها دون أن تنسب له، والمثال على ذلك : رسائل إخوان الصفا، التي تحمل الفكر الشيعي الإسماعيلي[2]. وخمول ذكر المؤلف الحقيقي، فيعمد بعض النساخ والوراقون إلى نسبة الكتاب لآخر، يكون مشهوراً للرغبة في ترويج الكتاب وبيعه بأسعار مجزية، مثل ذلك مخطوط نشر العلم في شرح لامية العجم الذي نسب في مخطوطته للسيوطي الذائع الصيت، والمعروف بكثرة التأليف، في الوقت الذي أكد صاحب كتاب كشف الظنون نسبته لمحمد بن عمر بن يحرق، والغرض من نسبته للسيوطي من أجل الرغبة في ترويجه[3].

وقد كان شائعاً تشابه اسم المؤلف الحقيقي أو كنيته أو لقبه أو نسبته مع آخرين، فقد تأتي بعض المخطوطات لاتحمل من اسم المؤلف إلا لقبه، أو كنيته، أى لا تحمل اسمه كاملاً، مما يؤدي إلى الالتباس بمن يحملون اللقب نفسه، أو الكنية نفسها، فيكون ذلك مدعاة إلى الخطإ في

1- ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ص130.

2- إبراهيم العولمي، جريدة الحياة، ع15979، يناير2007، ص14.

3- عابد سليمان المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي، مصدر سابق، ص169.

نسبته إلى أحدهم دون تثبت، حيث ينسب للأشهر منهم، والأمثلة على هذا التشابه كثيرة يمكن ذكر بعض منها: فالمعري اثنان: (أبو العلاء المعري) ت 449هـ (وأبو المرشد المعري) ت 492هـ (وابن بري، اثنان: (ابن بري المصري النحوي) ت 582هـ (وابن بري التازي المغربي) ت 730هـ (والطبري ثلاثة: (أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري) ت 310هـ (وأبو الطيب طاهر ابن عبدالله الطبري) ت 450هـ (ومحب الدين الطبري) ت 615هـ (وابن الأثير ثلاثة أخوة هم: (مجدالدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد) ت 606هـ (وعز الدين أبو الحسن علي بن مُحَمَّد) ت 630هـ (وضياء الدين أبوالفتح نصرا لله بن مُحَمَّد) ت637هـ والسبكي ثلاثة وهم: تقي الدين ت 756هـ وبهاء الدين ت 763هـ وتاج الدين ت 771هـ.

فكتاب قهر الوجوه العابسة بذكر نسب الجراكسة، اختلف في نسبته بين اثنين يلقبان بالصفدي وهما(صلاح الدين الصفدي) ت 764هـ و(شهاب الدين الصفدي) وقد نسبه للأول سركيس عواد، وقال عبد الإله نبهان معلقاً على هذه النسبة لااستطيع الجزم بصحة هذا الكتاب إلى الصلاح الصفدي، فلم أر أحداً من مترجميه ذكره، ثم أن ما قاله سركيس عن شهاب الدين الصفدي يخيّل إلي أنه احدث لبساً بين الصلاح والشهاب.

الخلاصة:

يعتبر تزوير المخطوطات العربية من الظواهر السلبية التي انتشرت فيها لأغراض شتى تسببت في انتحال المادة العلمية في كثير من المخطوطات، وقد أسهمت عوامل عدة في بروز هذه الظاهرة وتفشيها، وكان لانتشار الوراقة والوراقين إسهام بارز في تفشي ظاهرة التزوير في المخطوط العربي، فقد صارت في يوم من الأيام حرفة مجزية، ولذا عمل بها خلق كثير أسهموا في انتشار التزوير خطأ حينا لقلة خبرة الناسخ وعمدا في أحايين أخرى، لأجل التكسب والارتزاق، وقد ساهم هذا التزوير في نسبة المؤلفات لغير مصنفيها، إضافة إلى قيام النسَّاخ بانتساخ المخطوطات دون التأكد من صحة ماينسخونه، الأمر الذي أدى إلى انتشار المعلومات المغلوطة فيها، إلا أن دقة وفطنة العلماء والمحققين قديما وحديثا أسهمت في الوقوف على كل ملابسات التزوير في المخطوطات، وبينوا مواطنه وأسبابه لأجل تنقية التراث العربي الإسلامي، مما قد يشوبه من افتراء وتحريف، وقد وضعوا لذلك مناهج دقيقة كان لها الفضل في الوقوف على كل أنماط التزوير في المخطوطات، وأصبحت قواعد يسير عليها المحققين والباحثين إلى يومنا هذا.

المصادر

1- ابن أبي أصيبعة، أبو العباس أحمد بن القاسم السعدي، عيون الإنباء في طبقات الأطباء؛ تحقيق نزار رضا بيروت، دار مكتبة الحياة، 1965.

2- ابن حجر، الدرر الكافية في أعيان المائة الثامنة؛ تحقيق: مُحَمَّد عبد المعيد حيدر أباد، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1972.

3- ابن خلكان، أبو العباس احمد بن مُحَمَّد، وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان ؛ تحقيق، مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، ط1، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1948.

4- ابن شاكر الكبتي، فوات الوفيات؛ تحقيق: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، "د. ت".

5- ابن النديم، أبو الفرج مُحَمَّد بن إسحق بن يعقوب، الفهرست: دراسة بيوجرافية، ببليوجرافية، ببليو مترية؛ تحقيق: ونشر شعبان خليفة ووليد مُحَمَّد العوزة، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 1991.

6- براجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب؛ إعداد وتقديم: مُحَمَّد حمدي البكري، ط2، الرياض، دار المريخ للنشر، 1982.

7- حاجي خليفة، كشف الضنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، دار العلوم الحديثة، "د. ت".

8- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، أو مدينة السلام، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1931.

9- خير الدين الزركلي، الأعلام، ط8، بيروت : دار العلم للملايين، 1989.

10- السخاوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، دار مكتبة الحياة، "د. ت".

11- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، 1964.

12- عابد سليمان المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1994.

13- ـــــــــــــــ التزوير والانتحال في المخطوطات العربية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001.

14- عبد الستار الحلوجي، المخطوط العربي، ط3، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2011.

15- عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن خلدون، المقدمة؛ تحقيق عبد الواحد وافي، ط3، مزبدة ومنقحة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1979.

16- قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ط1، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث، 2001.

17- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1963.

18- الفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك الفدي، الوافي بالوفيات؛ تحقيق: هلموت ريتر وآخرون، ألمانيا الغربية، فيسيادن، فراتز شتاير، 1980.

19- مُحَمَّد فتحي عبد الهادي، دراسات في الضبط الببليوجرافي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 1987.

20- ميري عبودي فتوحي، فهرسة المخطوط العربي، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، 1989.

21- ناصر مُحَمَّد عبد الرحمن رمضان، الاتصال العلمي في التراث الإسلامي؛ تقديم حشمت قاسم، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، "د. ت".

22- ياقوت الحموي، أبو عبد الله بن عبدا لله الرومي، ط2؛ راجعها: إبراهيم اليازجي، وقسطاس الحمصي، جورجي زيدان، القاهرة، دار المأمون، 1936.